اقتصاد

بانتظار شهادات الإيداع!

| علي محمود محمد

إن لجوء الحكومة في هذه الفترة لإصدار شهادات إيداع بالليرة السورية وبالدولار سيعلن بداية الانتقال من الإصدار النقدي في تمويل العجز (التوسع في الإصدار النقدي بما لا يتناسب مع حجم الناتج المحلي الإجمالي) إلى مرحلة جديدة كفيلة بتغطية العجز بالطريقة التي لا تسبب تضخماً كما يفعل الإصدار النقدي، وتؤمن في الوقت نفسه مصدراً رئيسياً للاحتياجات التمويلية.

ونحن في خضم الفترة التي قرر فيها «اجتماع العمل الذي عُقد أوائل شهر نيسان برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء» إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية ولاحقاً بالدولار خلال النصف الثاني من شهر أيار الحالي بأسعار فائدة مشجعة لجذب الإيداعات، من الأهمية بمكان القول إن تمويل العجز الحكومي من خلال الاقتراض من الأفراد أو المصارف التجارية أو المصرف المركزي عن طريق القيام بإصدار السندات الحكومية أو شهادات الإيداع قد يرافقها تغير في عرض النقود (وتأثير ذلك لاحقاً على معدل التضخم، الأسعار، إلخ..) وذلك يتوقف على الجهة المشترية، فإذا مولت الحكومة عجزها عن طريق بيع السندات والشهادات إلى الأفراد أو المصارف التجارية فلن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود وذلك لأن عملية بيع السندات والشهادات ستؤدي إلى انخفاض في عرض النقود وتخفيض حجم السيولة المتداولة نقداً، وعندما يتم توفير القنوات السليمة لتوظيف هذه السيولة وتنفقها الحكومة في مرحلة إعادة الإعمار المقبلة مثلاً فإن عرض النقود سوف يزداد إلى أن يصل إلى مستواه الأول، وبالتالي لن يكون هناك تغير في صافي عرض النقود.

لكن الأمر يختلف إذا مولت الحكومة هذا العجز عن طريق بيع سنداتها للمصرف المركزي، إذ ستكون هناك زيادة في عرض النقود حيث يشتري المصرف المركزي تلك السندات وفي الوقت نفسه تنفق الحكومة عائداتها، فيزداد عرض النقود بمقدار يعادل تغير القاعدة النقدية أي يساوي حجم مبيعات السندات نفسه مضروباً في مضاعف النقود.

وبالتالي، فطرح هذه الشهادات للأفراد والمصارف التجارية من شأنه تحسين إدارة السياسة النقدية وتحقيق إدارة أفضل للسيولة، وجذب شريحة واسعة من المدخرين بالليرة السورية ومن ثم بالدولار إلى القطاع المصرفي.

ويتزامن هذا الطرح (فيما لو تم خلال الأسبوع المقبل) مع استكمال نظام التسويات الإجمالية السوري (SyGS) والذي يسهم في إبقاء السيولة داخل الأقنية المصرفية، فمثلاً أضحت الحوالة بين أي مصرف وآخر تتم خلال ساعة تقريباً ولا تستدعي الانتظار أياماً أو الاضطرار لسحبها وإيداعها لاحقاً، فهذه الخطوات (نظام التسويات الإجمالي وطرح شهادات الإيداع) من شأنها التمهيد لفترة الاستقرار النقدي الملموس.

إن قيام المصرف المركزي بإصدار شهادات إيداع بالدولار، لاحقاً، سيمكنه من استقطاب جزء من الأموال السورية في الخارج (والتي قد تصل إلى ٣٠ مليار دولار في المصارف اللبنانية والأردنية والمصرية بحسب تقديرات مستقلة) وعند منحها فوائد مشجعة يمكن أن يبلغ المبلغ المستقطب كحد أدنى ١٥ بالمئة من إجمالي ودائع السوريين في الخارج أي نحو ٤,٥ مليارات دولار أميركي، إضافة إلى ما قد يكتتب به (أو يشتريه) المستثمرون من الدول الأخرى أو السوريون المقيمون.

ومع الاستقرار النسبي الذي نشهده في سعر الصرف، وتوقع المصرف المركزي (عبر بوستات حاكمه) بتزايد أعداد المغتربين الراغبين بالتعامل وتصريف حوالاتهم عبر المصارف والشركات المرخصة، ومع الانفراجات الأمنية التي شهدها البلد في شهري نيسان وأيار الحالي وعودة شريان الطرق الرئيسية بين المحافظات السورية وإعلان العاصمة «دمشق» وأكبر المحافظات السورية «حمص» محافظتين خاليتين من الإرهاب فإن سعر الصرف إلى مزيد من الاستقرار وعودة الروح للنشاط الاقتصادي.

من الصعب تقدير حجم التهرب الضريبي

وزير المالية لـ«الوطن»: أرجّح اعتماد الضريبة على المبيعات

كبار المكلفين ملتزمون بدفع الضريبة أكثر من شريحة الدخل المقطوع

| عبد الهادي شباط

رجّح وزير المالية مأمون حمدان اعتماد الضريبة على المبيعات بدلاً من الضريبة النوعية وفق النظام المعمول به حالياً، حيث ناقشت اللجنة المختصة بإعادة صياغة النظام الضريبي في سورية العديد من النماذج والأفكار التي من الممكن أن تكون أكثر جدوى وتوافقاً مع الحالة في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حمدان أنه في حال إقرار الضريبة على المبيعات، فسيتم الاعتماد على نظام الدفع الإلكتروني لتطبيقها، حيث تسعى الوزارة إلى التحول نحو منظومة الدفع الإلكتروني وأتمتة معظم أعمالها، بما يسهم في تبسيط الإجراءات واختصارها، الأمر الذي يشجع المكلفين على الالتزام تجاه الإدارة الضريبية، وأنه يمكن على التوازي مع تنفيذ هذا التوجه؛ الاعتماد على نظام الفوترة التقليدي، ريثما يتم انجاز منظومة الدفع الإلكتروني.

وأوضح الوزير أنه في حال اعتماد هذه النوع من الضريبة، يبقى العمل بالضريبة على الدخل، والتي يجري العمل على تبسيط التشريعات الناظمة لها، إضافة لضريبة رسم الطابع التي أصبحت مؤتمتة بشكل كامل وضرائب البيوع العقارية والرسوم الجمركية.

وحول حجم التهرب الضريبي بيّن الوزير أنه من الصعب خلال سنوات الحرب العمل على صياغة مؤشرات وتقديرات خاصة بالتهرب الضريبي، وذلك بسبب تعقد الظروف العامة، التي رافقت العدوان على سورية، لكنّ الوزير أكد أن الشريحة الأكثر تهرباً هي شريحة الدخل المقطوع، بينما تسجل شريحة كبار المكلفين حالة التزام أكبر تجاه الإدارة الضريبية، وخاصة بعد اتخاذ جملة من الإجراءات تسهم في الحدّ من حالة التهرب الضريبي لدى هذه الشريحة، أهمها اشتراط سلفة ضريبية عند الحصول على أي إجازة استيراد أو تصدير، ومن ثم ضمان الحصول على المستحقات الضريبية للخزينة العامة.

وحول التجار والصناعيين من أصحاب المنشآت في المناطق التي شهدت توترات أمنية أكد الوزير أنه تم تصدير تشريعات تضمنت إعفاءهم من التكاليف الضريبية خلال سنوات الحرب إضافة لتشريعات سمحت بتجزئة وتقسيط القيم المالية المتراكمة لسنوات سابقة.

واعتبر الوزير أن حالة التعدد الكبير من التشريعات الناظمة للعمل الضريبي والتعديلات التي طرأت عليها على مدار السنوات السابقة؛ يسهم في زيادة التهرب الضريبي، إضافة لضعف الوعي الضريبي الذي تم العمل عليه بشكل متقطع، بينما يحتاج رفع مستوى الوعي الضريبي لعمل ممنهج ومستمر.

كما اعتبر الوزير أن المحاسبين لدى المنشآت والشركات المختلفة لهم دور في حالة التهرب الضريبي عبر اتباعهم للعديد من الطرق لتنفيذ ذلك، والتي عادة لا يعرفها صاحب المنشأة، ما يستدعي العمل على زيادة تأهيل المحاسبين وخاصة زيادة الوعي بالحالة الضريبية والالتزام بها.

وحول حالة الانتقادات لمشروع مكافحة التهرب الضريبي بين أن هناك الكثير من المستفيدين من التهرب الضريبي والذين يضرهم ضبط هذه الحالة عبر تحديث التشريعات وآليات التنفيذ، وبالتالي تستند بعض هذه الانتقادات على المصالح الشخصية.

واعتبر أن وزارة المالية اليوم هي الأداة الوحيدة التي تعمل على مكافحة التهرب الضريبي، لذلك من الطبيعي أن تتلقى الوزارة الكثير من الانتقادات، مع أنها تعمل على تنفيذ التشريعات من دون الاجتهاد بأي زيادة أو نقصان، وأي حالة لتنظيم ضبط تهرب ضريبي تنظمه المالية يستند لثبوتيات ووثائق تثبت حالة التهرب، إضافة لحالة الإقرار من صاحب المنشأة أو وكيله عن حالة التهرب، ويبقى القضاء متاحاً أمام أي مكلف يشعر بالغبن تجاه أي ضبط نظم بحقه.

ورأى الوزير أن حالة التهرب الضريبي رغم أنها حالة عالمية لكنها تختلف نسبياً من بلد لآخر تبعاً للمنظومات التشريعية والظروف العامة لكل بلد لكن المالية تتجه نحو تحديث التشريعات الضريبية وتوحيدها قدر المستطاع وتبسيطها بما ينعكس على التخفيف من نسب التهرب الضريبي المضر على مستوى المصلحة العامة والخاصة.

الغربي: ٢٥ مليار ليرة سورية لتنفيذ ٥ مجمعات تنموية في اللاذقية

| علي محمود سليمان

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي أن الوزارة باشرت بتنفيذ ٥ مجمعات تنموية في محافظة اللاذقية، بكلفة ٥ مليارات ليرة سورية لكل مجمع، أي ٢٥ مليار ليرة سورية للمجمعات الخمسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الغربي أن الاجتماع الذي عقد في محافظة اللاذقية أمس الأول تم فيه البحث مع جميع الجهات المنفذة لمشروع المجمعات التنموية عن مراحل العمل بها ونسب التنفيذ فيها، حيث يضم كل مجمع عدداً من المنشآت حسب احتياجات المناطق التي توجد بها، وهي مناطق الحفة بريف اللاذقية الشمالي وعرب الملك في جبلة وقبو العوامية بريف القرداحة التي بدأت مراحل العمل بها لتتضمن مراكز الفرز والتوضيب للحمضيات وسوق هال ووحدات تبريد ومحطات وقود وقباناً أرضياً وغيرها من الخدمات، حيث تبلغ مساحة كل مجمع على الأقل ٢٥ ألف متر مربع.

وقام الغربي خلال جولته في محافظة اللاذقية بافتتاح مخبز قرية البهلولية التمويني والذي يعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٩ أطنان يومياً لتلبية حاجة أهالي البهلولية والقرى المحيطة بها من مادة الخبز، كما تم الاجتماع برؤساء دوائر حماية الملكية والشركات وأمناء السجل التجاري بالمحافظات لمناقشة واقع عمل الدوائر، والتحضير للدورة الاستثنائية لمعرض الباسل للإبداع والاختراع هذا العام، والذي يجري العمل على أن يكون مختلفاً عن العام الماضي بحيث سيكون الفرز حسب طبيعة العمل، كما سيتم رفع قيمة الجوائز الممنوحة في المعرض هذا العام، مع البحث عن الجودة والتميز وليس عن الكم، وقد تم تحديد ١٥ آب القادم كآخر موعد لاستلام طلبات المشاركين في المعرض، وقد تم الإيعاز لدوائر حماية الملكية بالمحافظات أن تتواصل مع المتميزين من المشاركين العام الماضي والحاصلين على براءات الاختراع، مع وجوب توافر قاعدة بيانات في كل محافظة تضم المخترعين والحاصلين على براءات الاختراع ومعلومات عنهم ونوع الإبداع الذي شاركوا فيه وغير ذلك.

الملف في عهدة «الرقابة والتفتيش»

٧٠ «تركس» مهرّباً تعمل منذ سنوات بأوراق مزوّرة!

«الجمارك» لـ«الوطن»: المالك الأخير حسن النية وفق التقرير التفتيشي ويتم تحميل القضية للمالك الأول

| الوطن

جرت العادة أن تكون معظم المهربات في الأسواق المحلية ما خف وزنه وارتفع ثمنه، وذلك لسهولة التعامل مع السلعة ونقلها وإخفائها في حال لزم الأمر، لكن أن تكون المهربات مركبات ضخمة (جرافات) فهو ما يفتح الباب أمام العديد من التساؤلات حول منظومة العمل الجمركي وآليات تنفيذه، وربما تشكل القصة مفارقة عندما تشاهد دوريات الجمارك تدخل المحال أو تفتش المركبات على الطرقات العامة حتى الخاصة منها بحثاً عن أبسط الأمور (جوز. مكسرات.. الخ).

وفي التفاصيل، اشتكى أحد معقبي المعاملات لـ«الوطن» عدم مساواته من الجمارك في المصالحة على قضية تهريب «تركس»، مع قضايا مماثلة تمت المصالحة عليها، وبما أن المادة المهربة تثير الفضول، توسعت «الوطن» حول الموضوع ليتضح أن هناك جملة من هذه الآليات (التركسات) العاملة في البلد دخلت عن طريق التهريب، وتم تزوير أوراق خاصة بها وتسجيلها في مديريات النقل.

ولزيادة المتابعة للموضوع اتصلت «الوطن» مع مدير مسؤول في الجمارك ليكشف أن عدد «التركسات» المهربة زاد على ٧٠ آلية، تم تهريبها بشكل متفرق على مدار سنوات سابقة، حيث يتم إدخال هذه الجرافات عبر الطرق غير الشرعية، ويتم تزوير وثائق خاصة بها مثل شهادة المنشأ والشهادة الجمركية، ويتم تسجيلها لدى دوائر النقل المختصة في المحافظات على أنها مستوردة وتحمل أوراقاً رسمية صحيحة، وبناء عليه تم منح هذه الآليات دفاتر ميكانيك نظامية، وتم تداولها في السوق وبيعها من مالك لآخر على أنها آليات نظامية، إلى أن قام أحد الأجهزة المختصة باكتشاف حالات التزوير والتلاعب وضبطها، حيث تم العمل على احتجاز الآليات وتنظيم الضبوط اللازمة بحق أصحابها.

وفي الحصيلة، تعرّض عدد من المالكين لهذه الآليات للغبن، إذ قاموا بشرائها على أنها نظامية، وتحمل أوراقاً صادرة عن مديريات النقل، حيث دخل البعض منهم في دوامة أنه لم يقم بالتهريب بالأصل بينما تصر الجمارك على تحميله قضية التهريب، وما يترتب عليها من حجوزات وغرامات.. وغيرها من الإجراءات الخاصة بمثل هذه القضايا.

وخلال متابعة الموضوع، تبيّن أن هيئة الرقابة والتفتيش دخلت على الخط، إذ أجرت تحقيقاً حوله؛ صنفت فيه المالكين لهذه الآليات بين حسن النية وسيئ النية، وحددت المقدار الذي يتحمله كل مالك حسب هذا التصنيف من الغرامات والإجراءات الخاصة في القضية.

وبالعودة للمدير في الجمارك لإيضاح المسألة بيّن أن المالك لهذه الآليات ممن ثبت حسن نيته وقام بشراء هذه الآلية بناء على الأوراق المرفقة معها والصادرة عن دوائر النقل، التي تبين لاحقاً أنها مزورة -والحديث هنا عن المالك الأخير- فيتم تكليفه دفع قيمة الآلية والرسوم الخاصة بها مقابل المصالحة عليها والتنازل عن مصادرتها من الجمارك، حيث يستطيع المالك بعد هذه التسوية، التصرف كما يشاء بالآلية «التركس» على اعتبار أنه تمت المصالحة على قضية التهريب، بينما يتم التعامل مع المالك السيئ النية -والحديث هنا عن المالك الأول- أي من قام بالتهريب والتزوير، بعد أن يتم تنظيم ضبط خاص بحقه يتحول لقضية تهريب تعالج بالجمارك وفق الأنظمة المعمول بها لمثل هذه الحالات حيث يتم تغريمه بنحو ٣ إلى ٤ أضعاف قيمة الآلية، وتحميله كل الرسوم الواجبة على الآلية إضافة لتطبيق كل الإجراءات الخاصة بقضايا التهريب.

وفي الحديث مع المدير عن مصدر هذه الآليات، لم يقدم معلومات وافية، واكتفى بالقول: إنها دخلت بطرق غير شرعية، وإن هناك بعض المهربين يستغلون بعض الظروف وحاجة السوق المحلية لمثل هذه الآليات والقيام بتهريبها ومن ثم تزوير الوثائق وبيعها في الأسواق المحلية، بينما علمت «الوطن» عبر بعض اللقاءات مع العاملين في الجمارك أن معظم هذه «التركسات» ذات منشأ أوروبي، دخلت إلى البلد بطرق غير شرعية، وعدد منها كان في بعض المناطق الحرة وتم تزوير أوراق لها وتسجيلها والتنقل بها والعمل خارج هذه المناطق، بينما تحفظ المدير على أن تكون المناطق الحرة مصدراً لهذه المهربات، مبيناً أن هناك عدداً من الحالات المشابهة لتهريب مثل هذه الآليات الضخمة مثل تهريب مركبات الشحن القاطرة والمقطورة، والتي دخل معظمها عبر البادية السورية، حيث كان يسمح لمثل هذه المركبات التنقل ضمن البادية لتسهيل حركة نقل المواشي والأعلاف الخاصة بها دون أن يسمح لها الخروج من هذه المناطق لعدم امتلاكها أوراقاً وشهادات جمركية إلا أنه تم العثور على عدد من هذه المركبات وضبطها تحمل أوراقاً مزورة وتم تشكيل لجنة خاصة وتسوية الموضوع من وزارة النقل، بعد استكمال شروط التسوية التي تم تحديدها من اللجان الحكومية.

UNITED NATIONS
INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

ابداء الاهتمام / EOI-170151-1

ان منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف الى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة.

تقوم اليونيدو حالياً بتنفيذ مشروع يهدف الى تدريب الخبراء السوريين على الهيدروليك. وسيكون المرشح الناجح مسؤولاً عن ضمان تعليم وإعداد الخبراء السوريين من أجل نقل المهارات والمعرفة إلى المتدربين السوريين فيما يختصّ بموضوع حِزم الطاقة الهيدروليكية ودارات الهيدروليك.

بموجب ما تقدّم، تدعو منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) كل المرشحين المهتمين الى تقديم طلباتهم من خلال ارسال سيرتهم الذاتية.

الموعد النهائي لتقديم الطلبات: 2018/6/12

المؤهلات

- ماجستير (في الهندسة الميكانيكية)
- الأفضلية للخبرة في الميكاترونكس و/ أو الهيدروليك
- 5 سنوات كحد أدنى من الخبرة في العمل
- 3 سنوات كحد أدنى من الخبرة في التدريس
- أفضلية للخبرة في العمل مع المنظمات غير الحكومية
- اتقان اللغتين الإنجليزية والعربية (كتابة ونطقًا)
- مواطن سوري

كيفية تقديم الطلب

يرجى من المرشح المهتم إرسال سيرته الذاتية على البريد الالكتروني التالي: p.jatalian@unido.org وذكر الموضوع كالتالي: EOI-170151-1